



Distr.  
GENERAL

S/15940  
31 August 1983  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٣ موجهة  
الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة  
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رفق هذا بيانا صادرا من وزارة خارجية الولايات المتحدة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، بشأن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويرد هذا البيان على الاتهامات الواردة في الوثيقة المعممة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٨٣ بناء على طلب الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ( S/15927 ) .  
وأرجو تسميم البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

( توقيع ) تشارلز م . ليتشنستين  
الممثل الدائم بالنيابة

## المرفق

بيان صادر من وزارة خارجية الولايات المتحدة فـي  
٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ بشأن اقليم جزر المحيط  
الهادئ المشمول بالوصاية

في ١٦ آب/اغسطس ، وزع الأمين العام للأمم المتحدة ، بناً على طلب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بياناً مؤرخاً في ١٢ آب/اغسطس صادرًا عن وكالة الأنباء الحكومية للاتحاد السوفياتي (تاس) مهاجمًا إدارة الولايات المتحدة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ( S/15927 ) . ولا يمت الوصف السوفياتي الا بصلة واهية لحقيقة ادارة الولايات المتحدة للاقليم المشمول بالوصاية ، وهو يتجاهل تماما ارادة شعوب ميكرونيزيا المعبر عنها بطريقة ديمقراطية وهو مفضل بحيث يتطلب الرد التالي :

ظلت الولايات المتحدة تدير اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية منذ سنة ١٩٤٧ بموجب اتفاق وصاية مع مجلس الأمن . وقد عهد الى مجلس الأمن بمقتضى المادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية النهائية عن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وهو الموقع الاستراتيجي الوحيد المشمول بالوصاية الذي انشئ بموجب نظام الوصاية للأمم المتحدة . وعهد مجلس الأمن الى مجلس الوصاية بالمسؤولية من أجل مساعدته في مراقبة ادارة الولايات المتحدة لذلك الاقليم .

وقد خضعت أعمال وسياسات الولايات المتحدة بوصفها السلطة القائمة بادارة الوصاية لفحص دقيق من قبل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية . وان سجل ادارة الولايات المتحدة في ميكرونيزيا واد في التقارير السنوية الشاملة التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية ، وفي تقارير البعثات الزائرة العديدة التي أوفدها المجلس الى الاقليم المشمول بالوصاية على مدار الأعوام ، وفي سجل الأعمال الذي يعرض على المجلس في دوراته العادية السنوية . ووفر مجلس الوصاية محفلاً تمتع فيه مقدمو الالتماسات وأعضاء المجلس - بما فيهم الاتحاد السوفياتي - بجميع فرص توجيه اسئلة وتعليقات بشأن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية . وانه ليعتد على مجلس الأمن والمجتمع الدولي توجيه اهتمامهما الى هذا السجل والى التقدم المحسوس للغاية الذي تحقق منذ سنة ١٩٤٧ .

وتنص المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد أهداف نظام الوصاية :

" العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعبه ، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها . . . . "

ووفقاً للميثاق واتفاق الوصاية لسنة ١٩٤٧ انشأت الولايات المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية نظاماً حديثاً للرعاية الصحية والاتصالات والنقل والتعليم ، وعملت بالتشاور الوثيق مع شعب ميكرونيزيا وزعماءه على وضع الهياكل الأساسية التي ستتمكن هذه الجزر من تحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي . وعلى الرغم من أن ميكرونيزيا تواجه في السبعينيات التنمية الاقتصادية عديداً من ذات المشاكل التي تصادفها شعوب جزر أخرى في جميع أنحاء العالم ، إلا أن الولايات المتحدة تعتقد أن الشعب الميكرونيزي على عتبة تحقيق المزيد من الرفاه الاقتصادي ، وان ترتيبات المركز السياسي المعقل التي جرى التفاوض بشأنها تتضمن المساعدة الاقتصادية التي ستعزز هذه الغرض .

وخلال الوصاية عملت الولايات المتحدة على تحسين نوعية الحياة في ميكرونيزيا على نحو يتماشى مع تقاليد الجزر وثقافتها ، وزودت الشعب بالأدوات اللازمة لتنمية موارده الخاصة من أجل منفعة الخاصة . وخلال العقد الماضي تزايد قيام الميكرونيزيين أنفسهم بتحديد الأولويات المتعلقة بتخصيص الموارد وتنفيذ الاستراتيجيات الانمائية ، وهم يتمتعون حالياً بالسلطة والمسؤولية الرئيسية عن ادارة الشؤون الحكومية والخدمات الاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية . وتجرى هذه الأنشطة وفقاً لدرسات وافق عليها الشعب في استفتاءات جرت بإشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة . وحولت الولايات المتحدة من الناحية الفعلية جميع وظائف الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية من السلطة القائمة بالادارة الى الحكومات الدستورية في بالاو وجزر مارشال والولايات الميكرونيزية الاتحادية ، ولم تحتفظ لنفسها سوى بالسلطة اللازمة للنهوض بمسؤولياتها بموجب اتفاق الوصاية . وتتمتع هذه الحكومات الدستورية بالسلطة والمسؤولية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية وهي تقوم بمساندة من الولايات المتحدة بتصريف أنشطة هامة للشؤون الخارجية استعداداً لانهاية الوصاية .

وبدأت الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٩ مفاوضات مع ممثلي شعوب الاقليم المشمول بالوصاية المنتخبين بحرية فيما يتعلق بترتيبات المركز السياسي المعقل الذي سيهيئ الأساس لانهاية الوصاية . وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاقات مع الحكومات الأربع بالاقليم المشمول بالوصاية والتي ظهرت عندما انشئ الحكم الذاتي - جمهورية بالاو وجمهورية جزر مارشال والولايات الميكرونيزية الاتحادية وجزر مارشال الشمالية . وفي سنة ١٩٧٥ اختار شعب جزر مارشال الشمالية بأغلبية ساحقة تبلغ ٧٨ في المائة ان يصبح "كومونولث" للولايات المتحدة .

وبعد ١٤ عاماً من المفاوضات الدقيقة وقّعت حكومات ثلاث ولايات قضائية في العاميين الأخيرين اتفاق الارتباط الحر ، وهو صيغة ستكون الدول المرتبطة ارتباطاً حراً ذات سيادة وستتمتع بالقدرة على تصريف شؤونها الداخلية والخارجية ، في حين سيكون للولايات المتحدة السلطة والمسؤولية عن سائل الأمن والدفاع . وستتلقى الدول الجديدة أيضاً مساعدة اقتصادية كبيرة من أجل كفاية الاستقرار الاقتصادي والتنمية المتواصلين في ظل الارتباط الحر . والاتفاق قابل لانهاية سواً بالموافقة المتبادلة أو باجراً انفرادي تتخذه أي حكومة موقعة . وفي أوائل

هذا العام وافقت شعوب بالاو والولايات الميكرونيزية الاتحادية على الاتفاق في استفتاءات حرة ومتجردة وأشرفت عليها دوليا بعثات مجلس الوصاية (بأغلبية أصوات تبلغ ٦٢ في المائة و ٧٩ في المائة على التوالي) . وسيجرى الاستفتاء الثالث في جزر مارشال في ٧ أيلول / سبتمبر ، وسيقدم اتفاق الارتباط الحر أيضا للموافقة عليه طبقا للاجراءات الدستورية لـلدى جميع الحكومات الموقعة الأربع .

ان بيان تاس الزائف بشكل صارخ والمضلل عن عمد يتهم الولايات المتحدة "بتمزيق وحدة "جزر المحيط الهادئ" وضمها "بطريقة غير مشروعة ولا يمكن أن يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك . ان يوضح سجل ادارة الولايات المتحدة ومفاوضاتها المتعلقة بالمركب السياسي مع ممثلي شعوب الاقليم المشمول بالوصاية ، الذين تم انتخابهم انتخابا شعبيا ، ان الولايات المتحدة مستعدة تماما للدخول في علاقة سياسية مقبلة مع حكومة واحدة تمثل جميع شعوب ميكرونيزيا ، ولكنها لم ولن تحاول أي تفرض على الشعب الميكرونيزي وضعها اقليميا مصطنعا وغير مرغوب فيه كما يشير الاتحاد السوفياتي . والواقع ، ان العنصر الحاسم في أي عمل شرعي يتصل بتقرير المصير هو اجراؤه بحرية وبطريقة عادلة حتى تعكس نتاجه رغبات الشعب المعنسي المعرب عنها بحرية ، ومن الواضح أن هذا مفهوم غريب في حد ذاته عن أفكار وتجارب السوفيات . وقد اختار الشعب الميكرونيزي ، لدى تحديد دساتيره والتصويت على مركزه ، ان يصيـجـح كليات سياسية مستقلة في نطاق الاقليم المشمول بالوصاية وفقا لخياراته الثقافية والاقتصادية والسياسية الخاصة مما أدى الى ايجاد أربع حكومات مستقلة — وهو قرار تحترمه الولايات المتحدة . وان شكل الحكم الذاتي المختار لهو قرار الشعب المعنسي وحده ، وليس قرار الولايات المتحدة . وان أي محاولة من جانب السلطة القائمة بالادارة لغرض فكرة تعسفية فيما يتعلق بكيفية تنظيم شعب ميكرونيزيا لنفسه بقصد اقامة الحكم الذاتي ، ستشكل لاهالة قاسية ازاء الكيان الثقافي والقيم الاجتماعية والأمانى السياسية لشعوب الاقليم المشمول بالوصاية وستكون قد انتقضت بحلها من حقه في تقرير المصير .

وان الاتهام غير المسؤول بأن الولايات المتحدة أثرت على السياسة الداخلية فـي ميكرونيزيا لتحقيق تجزئته — في حين انشئت ، في الواقع ، الحكومات الدستورية المستقلة من خلال المناقشات الصريحة واختيارات سكان الاقليم المشمول بالوصاية المعرب عنها بحرية — لهو اتهام متعجرف ، كما يسيئ الى كرامة الشعب الميكرونيزي وحقه في تقرير المصير . وقد سلكت الولايات المتحدة السبيل المناسب الوحيد لدولة ديمقراطية حقا تعمل لوصفها سلطة قائمة بالادارة .

لقد سعت الولايات المتحدة دائما الى المحافظة على الاستقرار الذي توطد فـي ميكرونيزيا وحوض المحيط الهادئ خلال ادارتها للوصاية الاستراتيجية . ولم توقع الاتفاقات المتبادلة التي تنص على أمن ميكرونيزيا المتواصل في ظل الارتباط الحر ، من قبل حكومات ميكرونيزيا الا بعد بحث ومناقشة شاطين داخل ميكرونيزيا بشأن مسؤوليات الولايات المتحدة

الأمنية والدفاعية. ولا تزال تضي قدما العطيات السياسية والقانونية اللازمة لدى كل ولاية قضائية ميكرونيزية للموافقة النهائية على تلك الترتيبات ، ويجيب هذا الترتيب نتيجة للاتفاق المتبادل بدلا من الاكراه ويجب أن يستمر كذلك لكي يبقى ، ويتضح هذا بجلاء من أن الاتفاق سيسمح لدول الارتباط الحربا منها الارتباط الحر من جانب واحد لصالح الاستقلال ، دون فقد المساعدة الاقتصادية ولا حماية الولايات المتحدة الأمنية والدفاعية ، وهو ترتيب لن يعرضه بهذا السخاء سوى عدد قليل من الدول الأخرى .

لقد وجه الاتحاد السوفياتي عدة اتهامات طائشة بشأن نوايا الولايات المتحدة في فرض اتفاقات على ميكرونيزيا تتمكن الولايات المتحدة بمقتضاها من ان تحتفظ في هذه الجزر بعيدان تجارب على اطلاق القذائف وقواعدا البحرية ومطاراتها لخدمة سلاحها الجوي الاستراتيجي ومرافقها العسكرية الأخرى ، وان توسع هذه المرافق " مما يزدري الهدف الأساسي لنظام الوصاية " . بيد انه بموجب المادة ٥ من اتفاق الوصاية بين الولايات المتحدة ومجلس الأ من نفوض الولايات المتحدة صراحة باقامة مرافق عسكرية ومرابطة قوات مسلحة في الاقليم المشمول بالوصاية . وعلى الرغم من هذه السلطة التامة ، اقتصر النشاط العسكري للولايات المتحدة في ميكرونيزيا على مرفق واحد فقط لتجارب منظومات القذائف في كواجالين في جزر مارشال ، تقوم بتشغيله قوة من المتعهدين المدنيين . ان الولايات المتحدة ، وهي أبعد ما تكون عن القيام بتوسيع مرافقها العسكرية ، لا يوجد لها في ميكرونيزيا قواعد بحرية ولا أي مطارات لسلاحها الجوي الاستراتيجي . وستخضع السلطة التشغيلية العسكرية للولايات المتحدة بموجب اتفاق الارتباط الحر لشروط صريحة ، يتم التفاوض بشأنها بين الولايات المتحدة والميكرونيزيين .

بالإضافة الى تقديم منح كبيرة للخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، عرضت الولايات المتحدة بموجب اتفاق الارتباط الحر انشاء صندوق دائم لدفع جميع مطالبات الأشخاص الذين الحق برنامج التجارب النووية في انيويتال وهيكني أضرارا بهم . ومن شأن هذا الترتيب ان يسوى بطريقة شاملة ورخيصة ميراث عصر ما بعد الحرب ، لدى موافقة الشعوب المعنية عليه .

ان عطية التفاوض والموافقة على اتفاق الارتباط الحر في استفتاءات حرة أجريت بطريقة ديمقراطية ووفقا للاجراءات الدستورية في ميكرونيزيا والولايات المتحدة كانت وستظل عطية يتاح للمجتمع الدولي مراقبتها . وبمجرد ان تتقرر المسائل المتعلقة بالمركز السياسي في بالا وجزر مارشال والولايات الميكرونيزية الاتحادية ، كما تم بالفعل في جزر ماريانا الشمالية ، فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للسعي نحو انهاء الوصاية . وحينذاك لن تسمع سوى أصوات الشعوب الميكرونيزية أنفسها التي تعلقو على المزايم التي لا أساس لها والمعلومات المضللة لأولئك الذين يستعيبون عما تريد شعوب تلك الجزر بما يريدونهم . لقد تعلم الميكرونيزيون دروس الديمقراطية جيدا بحيث لا تظي عليهم مستقبلهم أي دولة أخرى ، وتشك هذه الحقيقة

بالإضافة إلى المنجزات الأخرى العديدة التي حققها شعب الإقليم المشمول بالحماية والسلطة القائمة بالإدارة معا ميراثا يمكن أن يفخر به الميكرونيزيون والولايات المتحدة والأمم المتحدة .  
ودلا من الاعتراف بهذه المنجزات ، وجه الاتحاد السوفياتي اتهامات لا أساس لها في محاولة لصرف انتباه المجتمع العالمي عن خططه العدوانية - التي يبدو حاليا أنها تعتمد إلى منطقة المحيط الهادئ . ان التشويه السوفياتي للحالة في ميكرونيزيا ، ولمست أعمال الولايات المتحدة ، هو الذي يعطل جهدا واضحا لإحباط أمانى الميكرونيزيين من أجل الحكم الذاتي كما تجلى في أعمالهم الأخيرة المتعلقة بتقرير المصير .

-----